

## المحاضرة الثانية عشر

### آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي

إن السيطرة على الفساد ومحاربتة هو مسعى طويل الأجل يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة والإصلاح و الشفافية التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم و آلياته التي تقلل من فرص الفساد في هذا الصدد فقد طرح الحكم الراشد عدة آليات لمكافحة الفساد بصفة عامة و الفساد الإداري بصفة خاصة نذكر منها:

#### 1/ الآليات:

- تقوية أنظمة المساءلة والشفافية داخل الدوائر الحكومية.
- اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع انتشار الفساد والحد منه وتكوين رأي عام قوي داخل المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات الدعوة والمساندة لبناء قاعدة شعبية وتشكيل التحالفات لدعم ومساندة الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد.
- التأكيد على أن يكون نظام الإدارة السائد في المنظمة يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي يصعب أن ينتشر الفساد في ظل وجودها مثل الانفتاح والديمقراطية والمشاركة وتداول المعلومات و التي تحقيق النزاهة في العمل.
- استخدام الأسلوب العلاجي والذي يعمل علي تمكين منظمات المجتمع المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة ممارسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد باستخدام آليات المساءلة والشفافية **Transparency & Accountability** .
- تطبيق نظام للحكم والإدارة يقوم على اللامركزية والديمقراطية و التأكيد علي أهمية النظام القانوني الذي يحقق العدالة ويكفل مساواة الأفراد أمام القانون.
- تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ ورصد ميثاق الممارسات الأخلاقية السليمة في الإدارة وزيادة مساحة صلاحياتها وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات.
- مدى وعي موظفي حكومة بمجال وحدود سلطة إذا ارتبهم ووظائفهم وصلاحياتهم وسلطاتهم.

- إخلاص الحكومة في قياس الأداء مقابل أهداف وغايات مقبولة من الجميع، ووضع وتنفيذ برنامج مستدام طويل المدى للتنقيف وتزويد الموظفين والمسؤولين في الإدارة بالمعلومات بقصد تكوين ثقافة وقيم الحكم الصالح.

كما أن هناك منظمات وهيئات دولية أنشئت لغرض مكافحة الفساد الإداري والمالي في جميع أنحاء العالم نذكر أهمها:<sup>1</sup>

## 2/ منظمات واتفاقيات مكافحة الفساد:

### 2-1 منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organisation:

يقصد بالشفافية في المعاجم والقواميس الستر القليل، أو ظهر ما وراءه، فالأشياء الشفافة هي التي يمكن ما ورائها بينما في قاموس **Oxford** فمفهوم الشفافية يطلق على شيء يمكن توضيحه و اكتشافه بسهولة، وقد تزامن ظهور المصطلح مع ظهور الفساد في المجتمعات، فالشفافية تهدف إلى السعي للإصلاح ، والعمل على التقليل من آثار الفساد بل ومكافحته.

أنشأت منظمة الشفافية الدولية في سنة **1993** على يد عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة و معلومات عن حجم الفساد الممارس على المستوى الدولي، مقرها برلين في ألمانيا، و شعارها هو" الاتحاد العالمي ضد الفساد"، و هي تعتبر من أهم المنظمات غير الحكومية نشاطا و فعالية في مجال مكافحة الفساد؛ الذي تحول إلى غول يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية، بل حتى الجهود الدولية المتمثلة في المنح و المعنويات و القروض، حيث تقوم المنظمة بإصدار تقريرا سنويا عن الفساد في العالم بناء على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال و أكاديميين و موظفين بالقطاع العام في كل دولة.

و تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ الإرشادية تتلخص فيما يلي:

- إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، و لذا فهناك مسؤولية مشتركة و عامة لمحاربتة.

- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية داخل كل دولة

---

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب ، علي حسين حميدي العامري ، استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي - مدخل سلوكي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015، ص. 78.

- الاهتمام أكثر بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة، الشفافية، المساءلة، اللامركزية على المستوى المحلي.
- إدراك أن هناك أسبابا عملية قوية و أخرى أخلاقية لوجود الفساد.

من هذا المنطق كان الهدف الأساسي للمنظمة كما جاء في ورقتها التأسيسية هو الحد من الفساد على المستوى الدولي عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين و تقوية نظم النزاهة المحلية و العالمية و الزيادة من نسب و فرص مساءلة الحكومات و المسؤولين ، من اجل متابعة ممارسات الفساد و كشف صفقاته ، و الوقوف على مدى انتشاره و تورط المسؤولين في مختلف دول العالم فيه ، كما تهدف أيضا لزيادة الوعي العام بمخاطر الفساد و تقوية المجتمع المدني و تشجيعه على مراقبة و مساءلة الحكومات عن مختلف الصفقات المشبوهة مع رجال العمال المتورطين في قضايا الفساد.

بالإضافة إلى ما سبق تعمل منظمة الشفافية الدولية على تتبع و رصد التغيرات التي تحدث في كل دولة في مجال مكافحة الفساد، و بيان أسباب التراخي في مكافحة و تدعو الحكام و المسؤولين إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه المظاهرة و تساعدهم في ذلك من خلال تزويدهم بقاعدة من المعرفة و الخبرات حول برامج مكافحة و تحسين طريقة الحكم و توفير الشفافية و المساءلة و عليه يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، التي يتورط في أغلبها كبار السياسيين والعسكريين مما يجعل القضايا جد حساسة.
- خلق مناخ قادر على التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.
- زيادة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية.
- محاولة إدراك واقع الفساد على المستوى العالمي والمحلي للقضاء على الظاهرة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المجتمع المدني.
- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي بمخاطر الفساد.

## 2-2 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري:

تبذل الأمم المتحدة مجهودات معتبرة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، و ذلك لما يطرحه من مشاكل و مخاطر تهدد أمن و استقرار المجتمعات، و تقوض مؤسساتها الديمقراطية و القيم

الأخلاقية و تشوه قطاع العدالة و سيادة القانون، مما يهدد التنمية المستدامة فيها، حيث قامت في هذا المجال بإصدار العديد من القرارات، و إعداد سياسات و برامج، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات دولية و إقرار اتفاقيات لمكافحة الفساد، تهدف لتكثيف الجهود الدولية لمنع الجريمة و إعداد الدراسات و الأبحاث التي من شأنها أن تحد من انتشار الفساد بجميع صورته و أشكاله.

فقد قامت منظمة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لها بإنشاء لجنة دولية لمنع الجريمة و مكافحتها و معاقبة المذنبين، تتولى هذه اللجنة تنظيم مؤتمرات كل خمس سنوات للنظر في الجرائم المختلفة و دراسة التطورات الجديدة في مجال مكافحة و أساليب المواجهة و بحث الوسائل اللازمة لضمان معاقبة المذنبين بما يتفق مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و قد تم عقد أول مؤتمر في سويسرا عام 1955 بحضور 61 دولة، و توالى بعدها العديد من المؤتمرات و لعل أهمها مؤتمر القاهرة عام 1995 شارك فيه حوالي 200 دولة، و يسبق هذه المؤتمرات عادة مؤتمرات تحضيرية .

و تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم المبادرات الدولية في مجال مكافحة الفساد.

أثمرت الجهود السابقة بتبني الأمم المتحدة بقرارها 58-4 المؤرخ في 31 سبتمبر 2003 لاتفاقية لمكافحة الفساد، حيث تضمنت هذه الاتفاقية آليات التعاون بين الدول الأعضاء لتحريم و مقاضاة أعمال الرشوة و الاختلاس و غسيل الأموال و إساءة استعمال السلطة .و لقد شارك في المفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقية 130 بلدا و التي دامت سنتين و دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005 ، و تعد هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات تفصيلا، إذ تتضمن 71 مادة موزعة على ثمانية فصول توضح مختلف أنماط الممارسات التي توصف بالفساد و الأشخاص الذين تنطبق عليهم صفات الموظفين العموميين، كما تولي هذه الاتفاقية عناية خاصة للتعاون الدولي و دوره في مكافحة الفساد من خلال تسهيل إجراءات تبادل المعلومات و الإجراءات القضائية و تسليم المجرمين و استرداد الأموال و التدريب و المساعدة الفنية، كما تتميز هذه الاتفاقية بآليات التنفيذ الواضحة و قد ساعد على ذلك إنشاء جهاز متكامل له مكاتب متخصصة و قوانين و لوائح ملزمة.